مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.867
22 February 2001

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والستين
بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد خوان إنريكي فيغا (شيلي)

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الـ ٨٦٧ لمؤتمر نزع السلاح.

أود، بادئ ذي بدء أن أرحب، نيابة عن الجميع، ترحيبا حارا بالمدير العام لشؤون الأمن ونزع السلاح في وزارة خارجية إسبانيا، سعادة السيد ميغيل أجيري دي كارسر، الذي سيحضر جلستنا اليوم. وإني لمتأكد من أننا جميعنا نقدر حق التقدير هذا التعبير عن الأهمية البالغة التي توليها حكومة إسبانيا للمؤتمر، فضلا عن التزام المدير العام الشخصي بمسألة نزع السلاح.

والمدير العام هو المتكلم الوحيد على قائمة المتحدثين اليوم. ولكن قبل أن أعطيه الكلمة، أود أن أقدم أولا بيانا استهلاليا بمناسبة تولي شيلي رئاسة المؤتمر.

وأود في البداية أن أعرب عن امتناني للرئيس المنتهية ولايته، سعادة السفير كريستوفر ويستدال، للجهود التي بذلها من أجل تمكيننا من الاضطلاع بعملنا. وقد شاهدنا جميعنا طاقته المتواصلة في السعي إلى تحقيق توافق الآراء اللازم لاعتماد برنامج عمل المؤتمر. كما كنا شاهدين على المبادئ الراسخة الذي التزم بها فيما يتعلق بمسائل السلام الحاسمة. فبالاضافة إلى امتناننا، أود أن أعرب له عن تقديري الشخصي.

الكل يدرك جيدا الحالة التي نواجهها. وفي جلستنا العامة يوم الخميس الماضي، عرض السفير ويستدال على المؤتمر تحليلا شاملا لمشاوراته بشأن برنامج العمل وقدم بعض الاستنتاجات الهامة والمثيرة للتفكير. ومن ضمن هذه الاستنتاجات، أشار إلى الصعوبات التي تعترض سبيل الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن هذا البرنامج.

وتتولى شيلي رئاسة المؤتمر لأول مرة، وقد انضمت إلى مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٦. وان بلدي مقتنع بأهمية هذه الهيئة بوصفها أداة يستطيع المجتمع الدولي من خلالها أن ينشئ ظروفا أمنية أفضل لجميع سكان كوكبنا.

إن القيمة التي نوليها لمجالات العمل المتعددة الأطراف معروفة جيدا. ونعتقد أن الإنسانية تمتع في هذه المجالات بالقدرة على الاعتراف بمبدأ المساواة بين جميع أفرادها، وعلى إظهار الاحترام الواجب لقيمهم واحتياجاتهم. وهذا ينطبق خاصة عندما تكون المسائل التي على العالم المتعدد الأطراف أن يتصدى إليها مسائل يجب منحها شرعية تغلب على منطق القوة والسلطة.

ولدينا اقتناعات راسخة في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح. وتقوم هذه الاقتناعات على أساس المبدأ الهادف لضمان الأمن البشري وتفترض أن الأمن الدولي غير قابل للتجزئة وأنه يغلب على المتطلبات الأمنية لفرادى الدول. وكما ذكرت شيلي من قبل أمام هذا المؤتمر ذاته، لا يمكن للأمن الوطني أن يقوم بعزله عن غيره، كما لا يمكن التذرع به للنيل من أمن بلدان أخرى.

ونحـــن أيضا بلد عضو في مجموعة الـ ٢١، التي تولي في بياناتها أهمية خاصة لمسألة نزع السلاح النووي. ولذلك، نريد أن نؤكد على صحة مبدأ عدم إمكانية الرجوع في كل من عملية نزع السلاح النووي وتدابير الحد من هذه الأسلحة وغيرها من الأسلحة ذات الصلة وتخفيضها، وضرورة الامتثال لهذا المبدأ.

وتضطلع شيلي بمسؤوليتها من أجل خدمة جميع أعضاء المؤتمر، وكذلك الدول ذات مركز المراقب، دون المســـاس بهذه الاقتناعات الواضحة والتي تم التعبير عنها على نطاق واسع من خلال السياسات الدبلوماسية التي انتهجـــتها باستمرار على مر السنوات الخمس الماضية. ولذلك، لن نتكلم كثيرا عما نؤمن به، بل سنولي كامل انتباهنا لكم جميعا وللاستجابة باخلاص للشعور العام في هذا الصدد.

ونظرا إلى أنني لا أنتمي إلى معشر الخبراء في مجال نزع السلاح، فقد عملت جاهدا على استعراض محاضر السنوات السابقة. وأعتقد أنه من الصعب جدا أن يبتكر المرء كثيرا في مسائل تناولها جميع الرؤساء عند تولي هذه الولاية التي وإن كانت قصيرة، فهي مجهدة. فنحن نواجه هذه المشاكل بالفعل منذ فترة لا بأس بها من الزمن.

والمؤتمـــر الآن في مأزق لا يمكن تأجيل الخروج منه إلى أجل غير مسمى دون المساس بمصداقيته وفعاليته. ونحن نعلم أن الردود المتعلقة بالموافقة على برنامج العمل يجب أن تنبع عموما من المجتمع الدولي المحيط بنا، ولكن علينا أن نتساءل في الوقت ذاته عما إذا كان المؤتمر ذاته يتمتع بأي سلطة للتأثير على هذا المجتمع.

ولكن، إذا أقام المجتمع الدولي لنفسه محفلا دوليا للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح، فإن ذلك يعني أنه يرى من الضروري انشاء محفل عالمي تتخذ القرارات فيه بصورة جماعية. وبعبارة أخرى، يستجيب وجود المؤتمر للحاجة إلى رد جماعي على متطلبات الاستقرار والأمن العالميين، وكلاهما أيضا ذو طابع عالمي.

وفي مواجهة هذا التحدي، فإن المجتمع الدولي بأكمله يتمتع بحقوق وتترتب عليه التزامات على حد سواء، وذلك لأن الأمر يتعلق بالمحافظة على تراثنا المشترك. ولذلك، اضطلع أعضاء المؤتمر بالمسؤولية الرئيسية عن مصير هذا المحفل، والذي نسعى جميعنا إلى ضمان وجوده وفعاليته لأنه يشكل جزءا من عملية يصعب تكرارها، وعلينا أن نكفل تطوره لكي يواكب تغيرات الزمن.

وذلك لا يعني أن على رئيس مؤتمر نزع السلاح أن يتنصل من مهامه. بل على العكس من ذلك، يجب أن يكون اليوم في خدمة المؤتمر أكثر من أي وقت مضى، وأن يبذل قصارى جهده من أجل ايجاد حل للوضع الذي نواجهه. علما بأنه من الصعب على الرئيس أن يتصرف بشكل يتجاوز رغبة الأطراف. وبعبارة أخرى، يجب فهم دوره كمنسق في سياق استقلال إرادة أعضاء المؤتمر.

ولا يمكن لأي رئيس أن يتحمل مسؤولية مشتركة بيننا جميعا. فالطريق المسدود دون الاتفاق على برنامج العمل مشكلة نواجهها جميعنا وهي مشكلة لا أستطيع أن أتصدى إليها وحدي. فالجهود مطلوبة منا جميعا لاحراز تقدم.

وسنقوم بذلك على أساس الوثيقة CD/1624 التي تمثل ذروة عملية التفاوض وعملية التعديل الدقيق للنص الـــتي قربتـــنا من هدف توافق الآراء. أما اقتراح أموريم، الذي يحظى، كما ورد في تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعـــية العامـــة لعام ٢٠٠٠، بدعم المؤتمر "كأساس لاجراء المزيد من المشاورات المكثفة"، فيمثل تراثا سياسيا ســـنحافظ عليه بعناية. فهو أفضل تعبير عن عملية اشترك فيها معظم رؤساء المؤتمر في السنوات الأخيرة. وتتمثل ولايتي في مواصلة هذه المشاورات وأتقدم بالشكر لجميع المجموعات والصين التي أعربت عن دعمها لهذا النهج.

وسننظر أيضا في أي أفكار تتعلق بالتدابير التكميلية، المتخذة إلى جانب الجهد الرئيسي، والتي من شأنها أن تمكننا من الاستفادة من موارد المؤتمر استفادة كاملة. ولكن علي أن أذكر بأن استخدام عبارات مثل "الخطة ألف" أو "الخطة باء"، على الرغم من كونها مثيرة وجذابة، فإن من محاذيرها أن نتصور أنها خيارات بديلة. وأعتقد أنـــه لا يوجـــد أمامنا في الواقع إلا هدف واحد، ألا وهو برنامج العمل. ولذلك، أفضل أن نتكلم عن اجراءات تكميلية وأن نعتبرها روافد للنهر الرئيسي وهو برنامج العمل.

وسنســـعى إلى الاستماع للجميع والتشاور مع الجميع. وسنجرب صيغا ونهجا جديدة لنجعل مشاوراتنا مجدية. ونحن نؤمن بديمقراطية المنظمات الدولية وسنجعل من الشفافية والانفتاح أهم أدوات عملنا.

وأود في الختام أن أقدم ملاحظة أخيرة، بكل الاحترام الواجب، عن الجهود التي بذلت ولا تزال تبذل هنا. وبالنسبة لي، كقادم جديد، وأنا أنتظر في ذلك الصف الطويل الذي يقود البلدان، وتبعا لأهواء الترتيب الأبجدي بعـــض الســـفراء، كما في حالتي، إلى منصب الرئاسة، كانت الحالة التي نواجهها تبدو مشابهة لتلك التي وصفها المؤرخ الإسباني الفوضوي في معرض حديثه عن تاريخ المدن، حيث قال: تناقش الناس قرونا طويلة، إلى أن قرروا ذات يوم، بتوافق الآراء، أن يؤسسوا أول مدينة.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير السيد ميغيل أجيري دي كارسر.

السيد أجيري دي كارسر (إسبانيا) (الكلمة بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن سروري لتوليكم رئاسة هذه الهيئة. والتي أعلم أنكم، جريا على التقليد الدبلوماسي العريق لبلدكم، الذي تربطه بإسبانيا علاقات وثيقة منذ عهد بعيد، واستنادا إلى خبرتكم السياسية والفنية الواسعة النطاق، ستقومون بكل ما في وسعكم من أجل تحقيق نتيجة مرضية في هذه المهمة العسيرة. وأود أن أتقدم بالشكر أيضا إلى سلفكم، السفير

ويستدال من كندا، لما بذله من جهود، وأن أشكر الأمين العام للمؤتمر، السيد بيتروفسكي، والنائب الجديد للأمين العام السيد رومان موري، ومن خلالهم جميع موظفي الأمانة الذين يقدمون لنا مساعدة قيمة في الاضطلاع بأعمالنا.

سيدي الرئيس، إن وجودي هنا اليوم في وقت أسمح لنفسي بأن أصفه بالحرج بالنسبة للمؤتمر، يعزى إلى أسباب ملحة ومحددة. وفي المقام الأول، يستجيب إلى رغبتنا في إعادة التأكيد على التزام إسبانيا الراسخ بالطابع العالمي والمتعدد الأطراف لمسألتي نزع السلاح والحد من الأسلحة الممثل في هذه الهيئة. وأصبحت إسبانيا عضوا في المؤتمر في عام ١٩٩٦، بعد سنوات عديدة من إدراجها على قائمة الانتظار، وقامت في السنوات الـ ٢٥ الأخيرة بتعزيز التزامها بصورة كبيرة بمختلف نظم نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار. ويمثل هذا الالتزام أحد الأركان الرئيسية لسياستنا الأمنية.

وأعلنت إسبانيا تخليها عن الأسلحة النووية عن طريق انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٨٦، والنظام الكامل من ضمانات وكفالات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي ذي الصلة. وأصبحنا أيضا دولة طرف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي صدقنا عليها في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، ونمثل أكبر ثامن مساهم في ميزانية المنظمة المنشأة بموجب هذه المعاهدة. وعلاوة على ذلك، ووفقا لقرار سيادي اتخذه برلماننا، فإن إسبانيا إقليم لا نووي، ونرى أن ذلك مساهمة كبرى في الاستقرار ليس في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط فحسب، بل أيضا في العالم ككل.

ومن وجهة النظر الإقليمية الأوروبية، تشارك إسبانيا بنشاط في العملية الواسعة النطاق الرامية إلى إعادة تشكيل الهيكل الأمني في القارة والجارية منذ حوالي ثلاثين عاما. وتمثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومختلف الآليات المنشأة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خاصة وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الأمن ومعاهدة الأجواء المفتوحة، ووضع سياسة مشتركة للأمن والدفاع في سياق الاتحاد الأوروبي، أجزاء من مفهوم أمني جماعي مكننا من التخفيض إلى أدنى حد من المخاطر المتأصلة في التغيرات الجغرافية السياسية العادمة التي تجتاح القارة منذ نهاية ما يسمى بالحرب الباردة.

وتتسم الساحة الدولية التي نواصل فيها جهودنا الرامية إلى حبك النسيج القانوني الدولي للحد من الأسلحة بدرجة بالغة من التعقيد. ذلك أن التحديات التي نشأت في السنوات الأخيرة في مجال نظام عدم الانتشار، وكذلك التطور السريع لمختلف الرؤى الاستراتيجية، تفرض قيودا، بل إنها تعرقل عملية نزع السلاح العالمي. ويجب التصدي لهذه العناصر الجديدة والشواغل التي تثيرها بروح من السلام والأمن، وفقا لالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

فهـــذه هي إذن خلفية عمل مؤتمرنا. ووفقا لأقوال الأمين العام كوفي عنان في رسالته الموجهة إلى المؤتمر عند بداية هذه الدورة، فإن الاستخدام الكامل لمؤتمر نزع السلاح بوصفه محفلا للتفاوض يتطلب "استعادة درجة لازمة من الانسجام بين الأطراف الرئيسية. وعندئذ فقط سيتمكن المؤتمر من إيجاد التوازن الصحيح بين أولويات جميع الدول الأطراف في مجال نزع السلاح".

وعـــلى الـــرغم مـــن الصعوبات القائمة، يجب أن نشير إلى أن الأشهر القليلة الماضية شهدت عددا من الأحداث الإيجابية ذات الأهمية الكبيرة، بما فيها عقد مؤتمر قمة الألفية في العام الماضي، التي من شأنها تسهيل كامل عمليـــة المفاوضـــات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح التي تهمنا، على وجه الخصوص، منح مؤتمرنا الزخم السياسي اللازم.

وتجـــدر الإشارة إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠. ويولي بلدي أهمية خاصة للوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي والتي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء المشاركة بتوافق الآراء، الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة لأنه يعزز نظام عدم الانتشار النووي ويعيد التأكيد، في الوقت ذاته، على صحة مبادئه الأساسية، وينشط التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي.

ومن ضمن الخطوات العملية المحددة في الوثيقة الختامية من أجل تطبيق المادة السادسة من المعاهدة، تجدر ملاحظـــة الخطوة الثالثة التي تحث مؤتمر نزع السلاح على اتخاذ إجراءات فورية عن طريق بدء المفاوضات بشأن معـــاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وبفعالية تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى، بغية إنجاز هذه المفاوضات في غضون خمس سنوات.

وعـــلاوة عـــلى ذلك، تتسم الفقرة ٤ أيضا بأهمية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح لأنها تدعو إلى القيام فورا بإنشاء هيئة فرعية مناسبة تكلف بولاية للتصدي لمسألة نزع السلاح النووي، ونعتقد أن ذلك هام جدا لأعمالنا هنا.

ونرى أن هذه الخطوة إلى الأمام هامة للغاية، غير أنها ليست التقدم الوحيد الذي أحرز في عام ٢٠٠٠. فنرحـــب أيضـــا بالتصديق الذي طال انتظاره من جانب الاتحاد الروسي على معاهدة ستارت الثانية، وكذلك التصـــديق عـــلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب ١٧ بلدا آخر. ونأمل أيضا أن يزداد عدد التصـــديقات عـــلى المعـــاهدة قبل انعقاد المؤتمر الثاني للدول الأطراف المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من المعاهدة، وذلك لضرورة استمرار أولوية دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ بالنسبة للمجتمع الدولي.

وينبغي أيضا تسليط الضوء على التقدم الذي أحرز في مجالات أخرى من التفاوض المتعدد الأطراف، مثل تسريع المفاوضات بشأن بروتوكول تحقق ملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. فهذا شرط لا بد منه من أجل تحويل

اتفاقية عام ١٩٧٢ إلى أداة فعالة حقا. ويجب احترام المهلة الأخيرة التي وضعناها بأنفسنا لاعتماد البروتوكول، ألا وهـــو المؤتمر الاستعراضي الخامس المقرر عقده في نهاية هذا العام، وذلك لكي لا نفقد الزخم الحالي. وسيستمر بلدي، دون شك، في المساهمة بجميع قدراته من أجل تحقيق هذا الهدف البالغ الأهمية.

كما اكتسبت مسألة نزع السلاح التقليدي عالميا أهمية متزايدة بسبب تشعباتها الإنسانية الواسعة النطاق، ونظـــرا لانتشار استخدام الأسلحة التقليدية على نطاق واسع في العديد من النزاعات التي يبتلي بها للأسف العالم الـــيوم. أما اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فـــتقوم أيضـــا بدور هام ومن شأن الاعتماد المحتمل في المستقبل القريب لبروتوكول خامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب، أن يمنح هذا الصك وزنا إضافيا. غير أن النظام الذي أقامته هذه الاتفاقية تجاوزته اتفاقية أوتاوا التي تحظر استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام البرية وتنص على تدميرها. وإسبانيا طرف في اتفاقية أوتاوا وتمتثل امتثالا تاما لجميع التزاماتها بما في ذلك تدمير جميع ألغامها الأرضية. وأنجزت هذه العملية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. كما تتعاون إسبانيا بنشاط في هذا المجال مع المنطقة الآيبيرية الأمريكية.

وأخيرا، يجب الإشارة في هذا السياق إلى المبادرات الحالية الهامة الرامية إلى تفادي تراكم الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وبالإضافة إلى الصكوك الإقليمية القائمة، وخاصة الصك الذي اعتمدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تعمل إسبانيا بنشاط من أجل كفالة أن يسفر مؤتمـــر الأمم المتحدة القادم بشأن جميع نواحي التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن خطة عمل فعالة تشمل جميع نواحي مشكلة هذه الأسلحة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال مؤتمرنا يواجه عقبات، نعرفها جميعنا، وتمنعه من استئناف أعماله الموضـــوعية. وبالنسبة لإسبانيا، يمثل مؤتمر نزع السلاح محفلا فريدا من نوعه ينبغي أن يسمح لجميع البلدان التي ترغب في ذلك أن تشارك في المناقشات والمفاوضات بشأن نظم الحد من أسلحة الدمار الشامل وإزالتها، وذلك لأن المخاطر التي تمثلها هذه الأسلحة تهددنا جميعا.

وفي ضـــوء هذا كله، نعتقد أن المؤتمر هيئة لا غنى عنها في الوقت الحالي. ولا يقتصر رصيده على قيامه خـــلال العقدين الماضيين بإعداد صكوك رئيسية للحد من أسلحة الدمار الشامل، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعـــاهدة الحظـــر الشامل للتجارب النووية، بل على قيامه أيضا في شكله السابق بوضع الأسس اللازمة للأمن الجماعي الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين، وتوصله إلى اتفاقات حاسمة مثل معاهدة عدم الانتشار.

وأود أو أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن دعمنا الراسخ للجهود التي تبذلونها والتي بذلها أسلافكم من أجل بدء مرحلة جديدة من العمل الإنتاجي في إطار المؤتمر. وقد سبق وأن أعلن وفدي عند نهاية الدورة الماضية، عن

اتفاقه التام مع الاقتراح الذي قدمه في العام الماضي السفير سيلسور أموريم من البرازيل، والذي أجري المزيد من العمل بشأنه خلال المشاورات التي عقدت في الأسابيع القليلة الماضية. وكان هذه الاقتراح نتيجة أشهر عديدة من الجهود ويستند إلى الأعمال المضطلع بها خلال عام ٢٠٠٠ من جانب أسلافكم، ولا سيما السفير دمبري والسفير لينت، ولا يرى الوفد الإسباني إنه أساس سليم لمواصلة عملنا فحسب، بل يرى أنه مقبول تماما بجميع جوانبه. غير أن جميع الوفود هنا لا تشاطر هذا الرأي، ولذلك يترتب عليكم وعلى جميع البلدان الأعضاء بذل قصارى الجهود من أجل التوصل إلى برنامج عمل يحترم أولويات كل منا ويرقى إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي.

سـيدي الرئيس، يعتقد بلدي أن هذا المؤتمر يواجه خطرا فعليا من أن يصبح مهمشا إذا استمرت أزمته الحالية، الأمر الذي ستترتب عليه عواقب وخيمة للغاية لكامل نظام التعاون المتعدد الأطراف. ولذلك، أؤكد لكم سـيدي الرئيسـي، أن وفدي لن يدخر جهدا من أجل كفالة التوصل إلى برنامج عمل في أقرب وقت ممكن يتم الاتفاق عليه بتوافق الآراء، مما سيدعمكم في المهمة المعقدة التي تنتظركم.

الرئـيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر المدير العام لشؤون الأمن ونزع السلاح، وزير خارجية إسبانيا، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة جدا الموجهة إلى الرئاسة.

بهذا نختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم. هل يود أي وفد آخر أن يطلب الكلمة؟

وبذلك نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر في الساعة العاشرة صباحا من يوم الخميس الموافق ١ آذار/مارس ٢٠٠١.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

- - - - -